

أثر التحول الرقمي على جودة الأداء المؤسسي في جامعة الملك سعود
بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض

إعداد الطالب/

ناصر مفضي العنزي

253001510

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

1448 – 2026

المقدمة

يشهد العصر الراهن تناميًا متسارعًا في حجم البحث العلمي وتنوع مجالاته، ولا سيما في ميادين الإدارة والعلوم الصحية والتحول الرقمي، وهو ما جعل من الحديث عن أخلاقيات البحث العلمي ضرورةً حتميةً لا ترقى فكريًا. فالبحث العلمي ليس مجرد نشاط أكاديمي يُنتج المعرفة، بل هو منظومة قيمية تحكمها قواعد ومعايير أخلاقية تصون كرامة الإنسان وتضمن سلامة المعرفة المُنتجة. ويُعرّف رزنيك (Resnik, 2020) أخلاقيات البحث العلمي بأنها “منظومة المعايير والقيم التي توجه الباحثين في ممارساتهم البحثية، بدءًا من صياغة الفكرة وحتى نشر النتائج، بحيث تضمن النزاهة والصدق والاحترام لحقوق الآخرين”. ويُضيف العساف (2018) أن أخلاقيات البحث تمثل “الضمير المهني للباحث الذي يوجه سلوكه العلمي نحو الحقيقة، ويحميه من الانزلاق نحو التحيز أو التزوير أو استغلال الآخرين”.

وتكتسب أخلاقيات البحث أهمية مضاعفة حين يتعلق الأمر بالمؤسسات الصحية والتعليمية الكبرى، مثل جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض، حيث تتشابك المصالح الأكاديمية مع المعطيات الحساسة المتعلقة بالبيانات المؤسسية والأداء الوظيفي والخدمات الصحية. ومن هنا يهدف هذا التقرير إلى تقديم فهم منظومي لأخلاقيات البحث العلمي، من خلال استعراض تعريفاتها، وأهميتها، ومبادئها الأساسية، والقضايا الأخلاقية الشائعة، والقواعد المنظمة لها، ثم إسقاط ذلك كله – وهو الجزء الأهم – على موضوع البحث المقترح: “أثر التحول الرقمي على جودة الأداء المؤسسي في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض”.

ويسعى الباحث من خلال هذا التقرير إلى تجاوز الطرح النظري المجرد نحو تحليل تطبيقي يعكس وعيًا حقيقيًا بتحديات البحث الميداني في بيئة مؤسسية تعليمية-صحية، وهي بيئة تتسم بخصوصية عالية تتطلب دقة في التعامل مع المعلومات، وحرصًا مضاعفًا على حقوق المشاركين، وشفافية في عرض النتائج.

أولاً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الركيزة التي يُبنى عليها بنيان المعرفة الإنسانية؛ فالبحث الذي يفتقر إلى الأخلاق يُنتج معرفةً ملوثةً بالشك، ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات أو صياغة السياسات. وقد أشار بوغوسيان (Boghossian, 2019) إلى أن مصداقية المؤسسات العلمية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى التزام باحثيها بالمعايير الأخلاقية، وأن أي إخلال بهذه المعايير يُلحق ضررًا لا يقتصر على الباحث الفرد، بل يمتد إلى الجامعة والمجتمع العلمي بأسره.

وتتجلى أهمية الأخلاقيات في عدة أبعاد متكاملة، أولها البعد المعرفي؛ إذ إن الالتزام بالصدق في جمع البيانات وتحليلها يضمن أن تكون النتائج انعكاسًا حقيقيًا للواقع المدروس، لا نتاجًا لتحيزات الباحث أو رغباته. فحين يُقدم باحث ما دراسةً عن أثر التحول الرقمي في مؤسسة صحية-تعليمية، فإن أي تلاعب في البيانات – ولو كان بسيطًا – قد يقود إلى توصيات خاطئة تُبنى عليها قرارات إدارية تمس جودة الخدمة الصحية والتعليمية معًا.

أما البعد الثاني فهو البعد الإنساني، حيث تحمي الأخلاقيات كرامة المشاركين في البحث وحقوقهم، ولا سيما في الدراسات التي تتعامل مع موظفين وأعضاء هيئة تدريس ومرضى وطلاب. ويؤكد المليجي (2019) أن حماية المشاركين ليست إجراءً شكلياً يُستوفى في استمارة الموافقة، بل هي التزام أخلاقي عميق يتجلى في كل مرحلة من مراحل البحث.

ويتصل بذلك البعد المجتمعي؛ فالبحث العلمي في نهاية المطاف يُوجّه لخدمة المجتمع، وأي انحراف أخلاقي فيه ينعكس سلباً على ثقة المجتمع في المؤسسات الأكاديمية. وقد شهدت الساحة الدولية فضائح بحثية عديدة – كقضية الباحث الياباني هاروكو أوبوكاتا في أبحاث الخلايا الجذعية – أدت إلى اهتزاز ثقة الرأي العام في المنظومة العلمية لسنوات. ومن هنا فإن الأخلاقيات ليست عبئاً إضافياً على الباحث، بل هي جواز مروره إلى مجتمع علمي يحترم إنتاجه ويثق في نتائجه.

كما تلعب الأخلاقيات دوراً محورياً في تعزيز التعاون البحثي بين الباحثين والمؤسسات؛ فالباحث المعروف بالالتزام الأخلاقي يحظى بثقة زملائه والممولين والمشاركين، وهو ما يفتح أمامه أبواب التعاون العلمي محلياً ودولياً. وفي بيئة كجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، التي تتشابه فيها العلاقات مع وزارة الحرس الوطني والمستشفيات المرتبطة بها، تصبح السمعة الأخلاقية للباحث رأس مال حقيقي.

ثانياً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على منظومة من المبادئ المتكاملة التي يعزز بعضها بعضاً، ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

المبدأ الأول: الأمانة العلمية (Scientific Honesty) ، ويُقصد بها التزام الباحث بالصدق في جميع مراحل بحثه، بدءاً من صياغة المشكلة وحتى عرض النتائج، دون تحريف أو إخفاء أو تجميل. ومن أبرز تطبيقاتها نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها، وعرض النتائج كما هي حتى لو خالفت فرضيات الباحث. ومثال ذلك: إذا وجد الباحث أن التحول الرقمي في الجامعة المدروسة أدى إلى انخفاض في جودة بعض جوانب الأداء، فإن الأمانة العلمية تلزمه بعرض هذه النتيجة بوضوح، لا إخفاؤها إرضاءً للجامعة أو للمشرف.

المبدأ الثاني: النزاهة (Integrity) ، وهي أشمل من الأمانة، إذ تتعلق بالسلوك العام للباحث خلال العملية البحثية، بما في ذلك التزامه بالوعود التي قطعها للمشاركين، وعدم استغلال منصبه أو معلوماته، والتعامل بعدالة مع الباحثين المشاركين. ومثالها: أن يذكر الباحث جميع من أسهم في البحث فعلياً في قائمة المؤلفين، دون إقصاء لباحث ساهم أو إدراج لآخر لم يشارك مجاملةً.

المبدأ الثالث: الموضوعية (Objectivity) ، وتعني تحرر الباحث من التحيزات الشخصية أو الأيديولوجية أو المؤسسية عند تحليل البيانات وتفسير النتائج. ويُشير كريسويل (Creswell, 2018) إلى أن الموضوعية الكاملة قد تكون مثلاً يصعب بلوغه، لكن السعي إليها من خلال الشفافية في المنهج والاعتراف بحدود الدراسة يُعد جوهر الموضوعية العلمية. ومثال ذلك: أن يستخدم الباحث أدوات إحصائية معيارية لقياس أثر التحول الرقمي، لا أن يختار من البيانات ما يدعم رأيه المسبق حول نجاح هذا التحول أو فشله.

المبدأ الرابع: السرية (Confidentiality) ، وتعني حماية المعلومات الشخصية للمشاركين وعدم الكشف عنها لأي طرف ثالث، سواء كانت هذه المعلومات هويات أو بيانات وظيفية أو صحية. وتتضاعف أهمية هذا المبدأ في البيانات المؤسسية، حيث قد تُلحق المعلومات المسربة أضراراً مهنية بالمشاركين. ومثاله: أن يستخدم الباحث رموزاً بدل الأسماء عند تفرغ المقابلات، وأن يُخزن البيانات في ملفات مشفرة لا يصل إليها إلا هو.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة (Informed Consent) ، وهي حصول الباحث على موافقة صريحة من المشاركين قبل انخراطهم في البحث، بعد إحاطتهم علماً كاملاً بأهداف البحث وإجراءاته وحقوقهم في الانسحاب دون أي تبعات. ومثالها: أن يُقدم الباحث لكل مشارك نموذجاً مكتوباً يوضح أن مشاركته طوعية، وأن بياناته ستستخدم لأغراض علمية فقط، وأنه يستطيع الانسحاب في أي وقت دون تبرير.

وتُضاف إلى هذه المبادئ الخمسة مبادئ أخرى مكملة كالعدالة في اختيار المشاركين، والمسؤولية الاجتماعية، وتجنب الإضرار، وكلها تُشكل معاً نسيجاً أخلاقياً متكاملًا يحكم الممارسة البحثية.

ثالثاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية، فإن الممارسة البحثية تشهد قضايا وإشكاليات متعددة تستدعي الوعي بها لتجنبها. ومن أبرز هذه القضايا:

أولاً: الانتحال العلمي (Plagiarism) ، وهو نسب أفكار أو نصوص أو نتائج الآخرين إلى الذات دون توثيق. ويُعد الانتحال من أخطر الجرائم الأكاديمية، لأنه يجمع بين السرقة والكذب. ويأخذ الانتحال أشكالاً متعددة؛ فقد يكون مباشراً بنسخ نصوص حرفياً، أو غير مباشر بإعادة صياغة أفكار الآخرين دون إحالة، أو ذاتياً بإعادة نشر الباحث لأبحاثه السابقة دون الإشارة. ومثال واقعي: تُشير تقارير عدة منشورات علمية إلى تراجع مؤشرات نزاهة النشر في بعض الدوريات الإقليمية بسبب انتشار ظاهرة الانتحال، الأمر الذي دفع دور نشر كبرى إلى سحب مئات الأبحاث سنوياً. وعلى المستوى الافتراضي، لو أن الباحث في دراسته الحالية نقل تعريف “التحول الرقمي” حرفياً من أحد المراجع دون توثيق، فإنه يقع في الانتحال حتى لو كان النص قصيراً.

ثانياً: تزوير البيانات (Data Fabrication and Falsification) ، ويشمل اختلاق بيانات لم تُجمع فعلاً، أو التلاعب في البيانات المُجمعة بحذف أو تعديل بعضها لتتوافق مع فرضيات الباحث. وهذه القضية بالغة الخطورة، لأنها تُخل بجوهر البحث العلمي وهو التعبير عن الواقع. ومن أشهر الأمثلة العالمية قضية الباحث الهولندي ديدريك ستابل في علم النفس الاجتماعي، الذي اعترف بتلفيق بيانات في أكثر من 50 دراسة نُشرت في دوريات مرموقة. وفي سياق دراستنا، قد يواجه الباحث إغراءً بتعديل نسب استجابة بعض الموظفين ليخرج بنتائج “أنيقة” تدعم فرضية أثر التحول الرقمي الإيجابي، وهذا سلوك مرفوض تماماً.

ثالثاً: التحيز (Bias) ، وهو ميل الباحث الشعوري أو اللاشعوري نحو نتيجة معينة، بحيث يؤثر ذلك في اختياره لعينة البحث أو أدواته أو تفسيره للنتائج. ويُعد التحيز من القضايا الأكثر خفاءً وصعوبةً في الرصد. ومثاله: أن يقتصر الباحث في دراسته على استطلاع رأي الموظفين الذين شاركوا في مبادرات التحول الرقمي بنجاح، ويتجاهل من واجهوا صعوبات، فيخرج بصورة إيجابية غير كاملة.

رابعاً: انتهاك الخصوصية (Privacy Violation) ، ويحدث حين يكشف الباحث معلومات عن المشاركين دون إذنتهم، أو يستخدم بياناتهم في أغراض لم يُحط بهم بها. ومثال ذلك: أن يستخدم الباحث بيانات إدارية داخلية عن أداء موظفين محددين في الجامعة، دون الحصول على موافقتهم أو دون تجهيل هوياتهم، وهو ما قد يُعرّضهم لمشكلات مهنية.

خامساً: تضارب المصالح (Conflict of Interest) ، ويحدث حين تتقاطع مصالح الباحث الشخصية أو المالية أو المهنية مع نتائج البحث، بشكل قد يؤثر في حياديته. ومثاله في السياق الحالي: لو كان الباحث موظفاً في إدارة التحول الرقمي بالجامعة نفسها، فإن عليه الإفصاح عن ذلك، لأن دوره المهني قد يؤثر – ولو دون قصد – في تقييمه لنتائج التحول.

وتتصل بهذه القضايا قضايا أخرى كالتأليف الشبحي (Ghost Authorship) ، والنشر المكرر، وسوء التعامل مع الباحثين المساعدين، وكلها تستدعي وعياً مستمراً من الباحث.

رابعاً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تُدرّك المؤسسات العلمية أن الاعتماد على الضمير الفردي للباحث وحده غير كافٍ لضمان الالتزام الأخلاقي، ولذلك تطورت منظومة من القواعد واللوائح المؤسسية والدولية التي تُنظم الممارسة البحثية.

على المستوى المؤسسي، تبرز لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRB) بوصفها الآلية الرئيسية لمراجعة المشاريع البحثية قبل تنفيذها. وتتكون هذه اللجان عادةً من باحثين متخصصين وممثلين قانونيين ومجتمعيين، وتقوم بمراجعة بروتوكول البحث للتأكد من توافقه مع المعايير الأخلاقية، وخاصة فيما يتعلق بحماية المشاركين. وتمتلك جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية لجنة أخلاقيات بحث معتمدة، ولا يُسمح بإجراء أي بحث ميداني داخلها إلا بعد الحصول على موافقتها الرسمية، وهو ما ينطبق على الدراسة الحالية. وعلى المستوى الدولي، تبرز عدة أدلة ومواثيق، من أهمها:

إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) الصادر عن الجمعية الطبية العالمية، والذي يُعد المرجع الأخلاقي الأشمل للأبحاث التي يشارك فيها البشر، وقد شهد عدة تحديثات آخرها في السنوات الأخيرة لمواكبة القضايا الجديدة كالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Ethical Guidelines) ، وهو أحد أهم الأدلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويغطي جوانب متعددة كالموافقة المستنيرة والسرية وتوثيق المصادر وتضارب المصالح. كما يُعد نمط APA للتوثيق أحد أشهر أنماط التوثيق في العالم الأكاديمي.

تقرير بلمونت (Belmont Report) ، الذي أسس لثلاثة مبادئ رئيسية هي: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة، وهي مبادئ ما زالت تُشكل الأساس النظري لكثير من لجان أخلاقيات البحث حول العالم.

وعلى المستوى الوطني، أصدرت المملكة العربية السعودية عبر هيئة تقويم التعليم والتدريب وهيئة الغذاء والدواء لوائح متعددة تُنظم أخلاقيات البحث، كما صدر نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية عام 1431هـ، الذي يُعد إطاراً تنظيمياً مهماً للبحوث المُجرّاة داخل المؤسسات الصحية والتعليمية السعودية.

وتكمن أهمية هذه القواعد في أنها تُحوّل الأخلاق من قناعة فردية إلى التزام مؤسسي قابل للمساءلة، وتوفّر للباحث مرجعية واضحة يستند إليها في اتخاذ قراراته البحثية، كما تحمي المؤسسة والمشاركين معًا من أي انحرافات محتملة.

خامسًا: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثل هذا الجزء جوهر التقرير، إذ ينتقل بالباحث من التنظير إلى التطبيق العملي على موضوع بحثه: “أثر التحول الرقمي على جودة الأداء المؤسسي في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض”. وتستدعي هذه الدراسة – بحكم طبيعتها الميدانية داخل مؤسسة تعليمية-صحية كبرى – مراعاةً دقيقةً للاعتبارات الأخلاقية على النحو الآتي:

أولاً: على مستوى تصميم البحث واختيار الموضوع، حرص الباحث على أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية وتطبيقية حقيقية، لا مجرد استكمال لمتطلب أكاديمي. فالتحول الرقمي يمثل تحديًا استراتيجيًا في المؤسسات السعودية في إطار رؤية 2030، ودراسة أثره على الأداء المؤسسي تُقدم إضافة معرفية وعملية. كما تأكد الباحث من أن الدراسة لن تُلحق ضررًا بالجامعة أو موظفيها، وأن نتائجها ستُقدم كتغذية راجعة بناة للإدارة.

ثانيًا: على مستوى الحصول على الموافقات الرسمية، سيقوم الباحث قبل البدء في الجمع الميداني للبيانات بالحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة، وإرفاق بروتوكول البحث الذي يوضح الأهداف والمنهج والأدوات ووسائل حماية المشاركين. كما سيحصل على خطاب رسمي من جامعة ميدأوشن يوضح صفته البحثية، وذلك تجسيدًا للشفافية المؤسسية.

ثالثًا: على مستوى جمع البيانات، ستعتمد الدراسة على أداتين رئيسيتين: استبانة إلكترونية تُوزع على عينة من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة، ومقابلات شبه مقننة مع عدد من قيادات التحول الرقمي فيها. وسيراعي الباحث في تصميم الاستبانة عدم تضمين أي أسئلة تكشف هوية المشارك بشكل مباشر، مع الاكتفاء بالمتغيرات الديموغرافية الضرورية لتحليل النتائج (كالإدارة، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي بشكل عام). كما ستُصمم الأسئلة بلغة محايدة تجنبًا للتحيز في الاستجابة.

رابعًا: على مستوى الموافقة المستنيرة، ستتضمن مقدمة الاستبانة نصًا تعريفياً واضحًا يشرح للمشارك أهداف البحث، والجهة المُشرفة عليه، وأن مشاركته طوعية بالكامل، وأنه يستطيع التوقف في أي لحظة دون تبرير أو تبعات، وأن بياناته ستُستخدم لأغراض علمية بحتة، وأنها ستُعامل بسرية تامة. أما في المقابلات، فسيُقدم الباحث للمُقابل نموذج موافقة مكتوبًا، ويستأذن قبل التسجيل الصوتي، ويُعطيه الحق في مراجعة نص المقابلة قبل إدراجها في التحليل.

خامسًا: على مستوى السرية وحماية البيانات، سيتخذ الباحث جملة من الإجراءات لضمان سرية البيانات، منها: استخدام منصة استبانة إلكترونية آمنة لا تُسجل عناوين IP للمشاركين، وتخزين البيانات في جهاز محمي بكلمة مرور، واستخدام رموز رقمية بدل الأسماء عند تفريغ المقابلات، وإتلاف التسجيلات الصوتية بعد الانتهاء من تفريغها والتحقق من دقتها. كما لن تُعرض أي نتائج تفصيلية على مستوى إدارة صغيرة قد يُمكن من خلالها استنتاج هوية المشارك، وسيُكتفى بالتحليلات على المستويات التجميعية.

سادساً: على مستوى تحليل النتائج وعرضها، سيلتزم الباحث بمبدأ الموضوعية، فيعرض النتائج كما أفرزتها الأدوات الإحصائية، سواء أكانت مؤيدة لفرضيات الدراسة أم مخالفة لها. وسيُفصح عن حدود الدراسة ومحدداتها، ولن يُبالغ في تعميم النتائج خارج نطاق العينة المدروسة. كما سيراعي عدم تقديم توصيات إدارية تمس أفراداً بعينهم، وإنما توصيات مؤسسية ببناء.

سابعاً: على مستوى المخاطر المحتملة وسبل التخفيف منها، يتوقع الباحث عدداً من المخاطر: أبرزها احتمال شعور بعض المشاركين بأن آراءهم النقدية حول التحول الرقمي في الجامعة قد تصل إلى إدارتهم وتُلحق بهم ضرراً وظيفياً. ولمعالجة ذلك، يُؤكد الباحث في كل مراسلة على الطابع البحثي المستقل للدراسة، وعلى أن النتائج لن تُقدم للإدارة إلا في صورة تجميعية مجهولة الهوية. ومن المخاطر كذلك احتمال حصول الباحث على بيانات حساسة عن الأداء المؤسسي، ولذلك يلتزم بعدم استخدامها إلا في السياق الذي حُدد وأذن به.

ثامناً: على مستوى تضارب المصالح، سيُفصح الباحث في مقدمة الدراسة عن أي علاقة مهنية أو تعاقدية مع الجامعة المدروسة، حتى وإن كانت هذه العلاقة سطحية، تحقيقاً لأعلى درجات الشفافية.

تاسعاً: على مستوى التوثيق ومكافحة الانتحال، سيلتزم الباحث بنمط APA في التوثيق، مع الاستعانة ببرامج فحص الاستلال) مثل (Turnitin قبل تسليم الرسالة، لضمان أصالة النص. وسيوثق أي فكرة استُقيت من مصدر، حتى وإن كانت معاد صياغتها بلغة الباحث.

عاشراً: على مستوى مرحلة ما بعد البحث، يلتزم الباحث بتقديم ملخص للنتائج للجامعة المدروسة تقديرًا لتعاونها، وبإتاحة نتائج البحث للمجتمع العلمي عبر النشر في دورية محكمة، مع الاحتفاظ بالبيانات الأولية لمدة يحددها البروتوكول ثم إتلافها.

بهذه المنظومة المتكاملة من الإجراءات، يسعى الباحث إلى أن يكون بحثه ليس فقط بحثاً صحيحاً منهجياً، بل بحثاً نزيهاً أخلاقياً، يجمع بين رصانة المنهج وسمو القيمة.

سادساً: الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست إضافة تجميلية للعمل الأكاديمي، بل هي جوهره وشرط وجوده. فمن دون أخلاق، يفقد البحث مصداقيته، ويتحول من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة للإضرار به. وقد استعرض التقرير تعريفات أخلاقيات البحث ومبادئها الخمسة الأساسية: الأمانة، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، وناقش أبرز القضايا الأخلاقية التي يواجهها الباحثون، وعلى رأسها الانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، ثم عرّج على القواعد والمواثيق المنظمة لهذه الأخلاقيات محلياً ودولياً.

وقد جاء الجزء التطبيقي لِيُترجم هذا الإطار النظري إلى ممارسات فعلية على موضوع الدراسة المقترح حول أثر التحول الرقمي على جودة الأداء المؤسسي في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض، من خلال التفصيل في إجراءات الحصول على الموافقات، وتصميم أدوات جمع البيانات، وحماية سرية المشاركين، وإدارة المخاطر المحتملة، ومعالجة تضارب المصالح، والالتزام بالتوثيق العلمي.

ويؤكد الباحث في ختام هذا التقرير أن الالتزام بأخلاقيات البحث ليس عملاً يقتصر على مرحلة الماجستير، بل هو منهج حياة أكاديمي يمتد إلى جميع الدراسات المستقبلية. فالباحث الذي يبني ممارسته البحثية على أساس أخلاقي متين، يبني معها سمعةً علميةً تتراكم مع الزمن، وتفتح أمامه آفاقاً للتعاون والنشر والإسهام في تقدم المعرفة. ويوصي الباحث في هذا الإطار بتعزيز التدريب المتخصص في أخلاقيات البحث ضمن برامج الدراسات العليا، وتفعيل دور لجان الأخلاقيات في المؤسسات الأكاديمية العربية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، بما يسهم في بناء منظومة بحث علمي عربية قوية ومسؤولة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

العساف، صالح بن حمد. (2018). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (ط. 5). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

المليجي، رضا إبراهيم. (2019). *أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. القاهرة: عالم الكتب.

الصاوي، ياسر فتحي الهنداوي. (2020). أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية. *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، 15(3)، 45-78.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبدالرحمن، وعبدالحق، كايد. (2019). *البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: APA.

Boghossian, P. (2019). Research ethics and institutional integrity in higher education. *Journal of Academic Ethics*, 17(2), 121-138.

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Cham, Switzerland: Springer.

World Medical Association. (2018). Declaration of Helsinki: Ethical principles for medical research involving human subjects. *JAMA*, 310(20), 2191-2194.